**بحث مقدم إلى**

**مؤتمر القدس الحادي عشر بعنوان:**

**الأبعاد الاستراتيجية لقضية القدس وآليات استنهاض الأمة والدفاع عنها**

**مؤسسة القدس الدولية**

**عنوان الدراسة**

**مشاريع التسوية السياسية في القدس**

**( 1993-2017)**

**إعداد**

**محمد عبد الجواد البطة**

**دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر**

**2017**

**الملخص**

أدى توقيع اتفاق أوسلو إلى نهاية الانتفاضة الفلسطينية الأولى: ولكن فشل مؤتمر كامب ديفيد الذي عقد عام 2000 من أجل تناول قضايا الحل النهائي، أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، وأعاد دورة الصراع بالعنف من جديد وتجددت معاناة الفلسطينيين، وقدموا آلاف الشهداء، وعشرات آلاف الجرحى، وقرابة المليون أسير فلسطيني، وهدم آلاف المنازل بحجة دواعي الأمن، فضلًا عن اعتقال قرابة الألف جثمان شهيد فلسطيني، وذلك خلال عمليات عسكرية إسرائيلية منظمة في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، منها اجتياحات متكررة، وثلاثة حروب متوالية على غزة، وعدة انتفاضات في القدس والخليل، وعلى أثر هذا الفشل أي فشل كامب ديفيد لم تحرز قضية التسوية ولا جميع المبادرات الدولية التي قدمت مقترحات حلول للقضية الفلسطينية، أي تطور ملموس على أرض الواقع، سوى خطة صهيونية مدروسة لتغير معالم القدس الإسلامية والعربية، وفي مواجهة هذا الصلف والتعنت الإسرائيلي، بقي النضال الفلسطيني مستمرًا يتخلله معارك مرحلية.

**المقدمة:**

تمثل القدس مركزية الصراع العربي الإسرائيلي، فإذا لم يوجد لها حلًا عادلًا لن تحل قضية فلسطين، فإن قضية القدس ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، بل هي قضية العالمين العربي والإسلامي، كما أن المسجد الأقصى هو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسئولية استرداد القدس هي مسئولية كل العرب والمسلمين، وما لم تتحول القدس إلى قضية عربية وإسلامية فستكون هناك صعوبة بالغة في استرداد تلك المدينة المقدسة وجعلها عاصمة للدولة الفلسطينية.

عكفت الدراسة على البحث في مشاريع التسوية السياسية التي دارت خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامين1993وحتى2017، وفي هذا الخصوص تم رصد اتفاقيتين تم ابرامهما في تسعينيات القرن الماضي: **الأولى** بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقعت في عام 1993(أوسلو) ووفقًا لهذه الاتفاقية تم تأجيل الحديث عن القدس لقضايا الحل النهائي، وتم عقد مؤتمر كامب ديفيد عام2000 وتناول موضوع القدس من وجهة نظر إسرائيلية والتي أرادت سلب القدس من الفلسطينيين، ورفض الفلسطينيون العرض الإسرائيلي الهادف لإنقاص حقهم التاريخ والديني والحضاري في القدس.

**وأما الاتفاقية الثانية** كانت وادي عربة التي وقعت بين الأردنيين والإسرائيليين، وحظيت القدس باهتمامٍ كبيٍر فيها ولقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية بحق الأردن في المقدسات الإسلامية في القدس، وهذا مخالف لاتفاق أوسلو الموقع مع الفلسطينيين، ثم تناولت الدراسة جميع الخطط والمبادرات العربية والأمريكية، والدولية، والإسرائيلية وجميعها كانت نتيجتها صفرًا لم تقدم حلًا حقيقيًا للفلسطينيين، بل أنقصتهم حقهم التاريخ والديني والحضاري في القدس، وأفضلهم تحدثت عن سيادة منقوصة للفلسطينيين في الحرم الشريف ومشتركة مع الإسرائيليين، ويتولى الجانب الإسرائيلي الأمن دون منازع، ومبادرة واحدة من كل هذه المبادرات نادت بالحل العادل القائم على حل الدولتين وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وأن تكون القدس عاصمة للفلسطينيين، ونقصد بها المبادرة العربية التي قدمها الأمير عبد الله ووافقت عليها القمة العربية في بيروت عام 2002، ولكن إسرائيل تجاهلتها، وأما الولايات المتحدة قدمت دعمًا فاترًا في أحسن الاحوال، لا يغني ولا يسمن من جوع.

**مشكلة الدراسة:** تحدد مشكلة الدراسة بوجود عشرات المبادرات والمشاريع السياسية التي خصت القدس بمشاريع التسوية، ومنها مبادرات واتفاقيات دولية خصت فلسطين بحلول سياسية وتجاهلت القدس أو جاء ذكر القدس على هامش الحل بما يتماهى مع الرؤية الإسرائيلية متجاهلة الحق التاريخي والديني للفلسطينيين في القدس، مما أدى إلى وجود كومة من المبادرات السياسية التي لا ترتقى لأقل الحقوق الفلسطينية في القدس.

**تهدف الدارسة إلى ما يلي:**

* البحث في الموقف الإسرائيلي من القدس ومشاريع التسوية السياسية العربية الإسرائيلية.
* البحث في المواقف العربية والفلسطينية من مشاريع التسوية السياسية في القدس
* التوثيق لمرحلة مهمة لوضع القدس في مشاريع التسوية السياسية.
* إثراء المكتبات الوطنية بمثل هذه الأبحاث كون هذه القضية لم تلق الاهتمام الواجب.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتبعت أهم الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية والعربية - الإسرائيلية أيضًا، وخصوصًا، اتفاقيتي أوسلو ووادي عربة، فضلاً عن رصدها المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية، والدولية والإسرائيلية الحديثة والتي كانت سرية حتى عام 2017، وكشف عنها النقاب مؤخرًا. لتضفي الجديد في هذا الحقل العلمي المهم.

**حدود الدراسة:** للدراسة حدين مهمين هما الحد المكاني والحد الزماني، و الحد المكاني هو مدينة القدس، أما الحد الزماني فهو من عام 1993 حتى عام 2017.

**منهاج الدراسة:** أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، واعتمدت الدراسة على الوثائق والإصدارات العربية والعبرية المترجمة التي تحدثت عن هذا الموضوع. فضلًا عن اللجوء إلى الدوريات والمجلات والصحف العربية وغير العربية**.**

**تقسيم الدراسة:**

**تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي كالآتي:**

* **وضع القدس في اتفاقيات التسوية السياسية 1993-2000**
* **وضع القدس في مشاريع التسوية السياسية 2001-2005**
* **وضع القدس في مشاريع التسوية السياسية 2005-2017**

**مشاريع التسوية السياسية في القدس من عام 1993- 2017**

**تمهيد:**

**وضع القدس في المبادرة الإسرائيلية1989:** جاءت هذه المبادرة خلال الانتفاضة الأولى(1987-1993)، وبعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري 242، و338، وفتحت حوارات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى أثر ضغوط الولايات المتحدة، قدم رئيس الحكومة الإسرائيلي اسحاق شامير، مبادرة تسوية إسرائيلية، عرفت بالمبادرة الإسرائيلية وحملت عشرين نقطة، واعتمدتها حكومته في 14 أيار/مايو 1989م، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. مثَّل مشروع شامير في جوهره الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء (م.ت.ف)؛ ليتفاوض معهم الكيان الصهيوني حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي ([[1]](#footnote-1)).

ولقد غاب وضع القدس عن مشروع السلام الإسرائيلي الذي طرحه إسحاق شامير, ولم يتطرق له البتة على أساس أن حكومة إسرائيل تعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل وعاصمتها الأبدية. هذا ما أوضحه شامير بشكل جلي في الخامس من تموز/ يوليو1989، في خطابه الذي ألقاه في جلسة اللجنة المركزية لحزب الليكود، والتي خُصصت لمناقشة مشروع السلام الإسرائيلي، ومن جملة ما قال: "طرح بعض الأعضاء نقاطاً مختلفة تتعلق بمبادرة السلام، فطرحوا مثلاً أن القدس ليست جزءاً من المبادرة، والقدس عاصمة شعبنا الأبدية وعاصمة دولتنا الأبدية...إن موقف حكومة إسرائيل من موضوع اشتراك عرب القدس الشرقية في انتخابات الإدارة الذاتية، قد تحدد في قرار الحكومة برئاسة مناحيم بيغن، منذ 5أيلول/سبتمبر 1982، ونص على عدم وجود لحق تصويت كهذا في اتفاقية كامب ديفيد، ولا حاجة بي إلى أن أضيف أن هذا موقفنا اليوم، وهذا موقف حكومة إسرائيل الملزم، وكل تغيير فيه يخضع لقرار الحكومة، وسنواصل حماية القدس وفق الخطوط الأساسية للحكومة، والتي تنص على أن القدس المتكاملة عاصمة إسرائيل الأبدية، هي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل ولا تقبل التجزئة، وسيكون مكفولاً لجميع أبناء الديانات الوصول الحر والمضمون إلى أماكنهم المقدسة"([[2]](#footnote-2)).

ولقد حاولت الولايات المتحدة الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للموافقة على مشروع السلام الإسرائيلي، وهددت بقطع حوارها معها إن لم تقبل المشروع، لكن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي اجتماعها في 14-15أيار/مايو 1989، أصدرت بياناً رفضت فيه المشروع الإسرائيلي رفضاً قاطعاً، ورأت أنه لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده الوطني، ولا يتعاطف لا من قريب ولا من بعيد مع قضيته، وحقوقه الوطنية المشروعة، كما يتجاهل جميع القرارات الدولية، بما فيها قراري 242و338([[3]](#footnote-3)).

وعلى أثر حرب الخليج وضعف تأييد منظمة التحرير من قبل بعض الدول العربية، على أثر موقفها المؤيد للعراق، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي أرادت الولايات المتحدة أن تلعب دور المهيمن على المنطقة العربية ، **وقامت بعقد مؤتمر للسلام في مدريد في أكتوبر 1991** وشارك فيه وفد فلسطيني من داخل الأراضي الفلسطينية ضمن الوفد الأردني، تزعمه الدكتور حيدر عبد الشافي، وذلك استجابة لشروط الولايات المتحدة ، ودارت حتى عام 1993 مفاوضات فلسطينية إسرائيلية بوساطة الولايات المتحدة، لم تحرز أي تقدم، وكان هدف شامير من هذه المفاوضات كسب الوقت لتغيير معالم القدس واستكمال مشاريع الاستيطان في الأراضي المحتلة.

وكان واضحًا أن "إسحاق شامير" طوال قيادته للسياسة الإسرائيلية، بما في ذلك مرحلة التفاوض في مدريد وواشنطن، لم يكن يريد أي اتفاق مع الفلسطينيين بل قال في تصريح علني: )إنه كان يريد للمفاوضات في واشنطن أن تمتد عشر سنوات إذا اقتضى الأمر، لأن ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة، وبما لا يترك بعد ذلك أرضًا فلسطينية يمكن التفاوض عليها.)

اختلف هذا الموقف الإسرائيلي المتشدد، على أثر سقوط شامير وحكومته الليكودية وصعود رابين وتوليه لرئاسة الوزارة في عام 1992، ففي ذلك الوقت كان "رابين"على استعداد لمراجعة أفكاره كما وكان يشعر أنه آخر وأقوى سياسي كبير باق من جيل الشباب الذين أحاطوا بالمؤسسين الأول للدولة وهو جيل ( بيريز و وايزمان ورابين وشارون)، بحكم رئاسته لحزب العمل وللوزارة. وهو لا يريد أن يقضى ما تبقى له من عمر في مقاومة الانتفاضة ، وإنما يريد أن يختتم دوره السياسي بعمل كبير.

ورأى رابين أن الوفد المفاوض في مدريد وواشنطن قد غرق في القضايا المبدئية المعقدة ولم يكن في سلطته أن يتفق عليها، ثم إن هذا الوفد أضاع جزءًا كبيرًا من أرصدته بين جماهير الأرض المحتلة التي أصابها الإحباط من قصور الإنجازات بعد آمال واسعة راودت الناس أثناء مؤتمر مدريد وبعده([[4]](#footnote-4)).

هذا الأمر دفعه بأن يفكر في مسار آخر يكون أكثر جدوى من مفاوضات مدريد واشنطن، ففي جلسة للمجموعة البرلمانية لحزب العمل قال رابين :إن حاييم وايزمان كان لديه حلم دولة إسرائيل، ثم إن بن جوريون وقعت عليه مهمة تأسيس الدولة، ومهمتي الآن أن أجعلها دولة مقبولة في المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، والحقائق الموضوعية في هذه اللحظة كفيلة بأن تجعلها القوة المسيطرة في المنطقة. وأظن أنه ليس صعبًا لنا أن نسوي ما تبقى من القضية الفلسطينية، ونحن لا نستطيع أن نجعل مليون عربي تحت الحكم الإسرائيلي يعيشون بيننا في حالة مقاومة هادئة أو هائجة. ففي حالة الهدوء سوف تكون مقاومتهم عبئًا على ضميرنا. وفي حالة الهياج سوف يضطر الجيش أن يتحول ليصبح ميلشيا بوليس، وهكذا كان «رابين» ربما بغير قصد يقترب من إمكانية الاعتراف بمنظمة التحرير وقبول التعامل معها لأنه: إذا وضعت منظمة التحرير توقيعها على ورقة فسوف يكون من الصعب على أي طرف آخر في العالم العربي أن يزايد عليها، وذلك يمكن أن يكون اختراقًا إسرائيليًا بعيد المدى في قلب العالم العربي([[5]](#footnote-5))

**وضع القدس في اتفاقية التسوية السياسية** 1993-2000

شهدت الفترة بين عامي 1993 حتى2000 توقيع اتفاقيتين لتسوية سياسية مع الجانب الإسرائيلي الأولى كانت بين منظمة التحرير الفلسطينية والمعروفة باتفاقية أوسلو، والتي شملت في داخلها توقيع عدة اتفاقيات في نفس الإطار وصولًا إلى مؤتمر كامب ديفيد عام 2000 ، والثانية كانت بين الأردن والجانب الإسرائيلي عام 1994 والمعروفة باتفاقية وادي عربة ولقد حظيت القدس في هذه الاتفاقية باهتمام خاص.

**أولًا: وضع القدس في اتفاقية أوسلو** 1993-2000

في الوقت الذي كان فيه الوفد الفلسطيني في مفاوضات مدريد واشنطن يتشدد في إدراج القدس ضمن الحكم الذاتي([[6]](#footnote-6))، دارت حوارات سرية مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية "تيري لارسن" رئيس مؤسسة الأبحاث "فافو" النرويجي بحثت في ظروف وأوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة، مثل الجانب الإسرائيلي فيها بداية "يائير هيرشفيلد" أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، ثم أصبح "أوري سبير" مدير عام وزارة الخارجية رئيساً للوفد الإسرائيلي، يساعده "يوئيل زنجر" الخبير في القانون الدولي. أما الجانب الفلسطيني فقد ترأسه "أحمد قريع (أبو علاء) القيادي في حركة فتح في ذلك الوقت، ويساعده السفير المصري طاهر الشاش كمستشار قانوني، وحسن عصفور مستشار أبو مازن، وقد عقد اثنا عشر اجتماعاً في الفترة من21 كانون ثانٍ/يناير إلى20 آب/أغسطس 1993([[7]](#footnote-7)). دارت هذه الحوارات على مبدأين إسرائيليين: الأول عدم إدراج القدس ضمن إعلان المبادئ، والثاني عدم اللجوء للتحكيم الدولي في قضايا ذات الاهتمام المشترك، ولقد نجح الإسرائيليون في تحقيق المبدأين على الرغم من نضال المفاوضين الفلسطينيين نضالًا عنيفًا من أجل إحراز مكانة للسلطة الفلسطينية في القدس([[8]](#footnote-8)).

وقد توجت هذه الحوارات بتوقيع الطرفين على اتفاق إعلان المبادئ" أوسلو في واشنطن في13أيلول/سبتمبر 1993م برعاية رئيس الولايات المتحدة "بيل كلينتون". وقد مهد اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني لعقد مباحثات بين الطرفين نتج عنها توقيع اتفاق الحكم الذاتي في القاهرة (غزه أريحا أولاً) في4 أيار/مايو1994م، الذي كانت من نتيجته دخول الشرطة الفلسطينية 18أيار/مايو 1994م وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستوري أمام ياسر عرفات في5 تموز/يوليو1994م بعد عودته إلى قطاع غزة([[9]](#footnote-9)).

ولقد تضمن الاتفاق سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق ومحضر اجتماع. نصت المادة الرابعة من الاتفاق على أن تغطي ولاية المجلس الفلسطيني منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، وتفصل المادة الخامسة في البند الثالث منها هذه القضايا التي تشمل القدس، واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك([[10]](#footnote-10)).

هذا يعني أن القدس لم تحتل مكانة مناسبة في هذه الاتفاقية وتم تأجيلها إلى مفاوضات الحل الدائم، وبالرغم من أن القدس طرحت ضمن موضوعات مفاوضات الوضع الدائم الفلسطيني، فإن الحكومات الإسرائيلية أعلنت تمسكها بموقفها الرافض لأية سيادة غير إسرائيلية عليها وتعتبر وضع القدس قد حسم نهائيًا باعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية، ومع ذلك، فإن اتفاقات أوسلو احتوت على أحكامًا لمشاركة الفلسطينيين من سكان القدس في انتخابات السلطة الوطنية عام 1967، بالاقتراع والترشح، أي سلمت بحق السكان الفلسطينيين بالمشاركة بالاقتراع والترشيح للسلطة الفلسطينية([[11]](#footnote-11)) رغم رفضها المعلن بأن تكون القدس عاصمة لدولتين (إسرائيل وفلسطين) على نحو ما تطالب به السلطة الفلسطينية، وتمسكها بالسيادة على المدينة الموحدة بأكملها، مدعية أن الطلب الفلسطيني يعني تقسيم المدينة من جديد، والواقع أن إسرائيل قد نجحت إلى حدٍ كبير في استغلال فكرة بقاء المدينة موحدة بعد أن كانت الحواجز والأسلاك الشائكة تفصل بين شطريها، والاستفادة من تقبل الفكرة عالميًا في المطالبة ببسط سيادتها عليها ورفض إقامة عاصمة للفلسطينيين فيها بحجة عدم تقسيمها([[12]](#footnote-12)).

ويمكن القول أن السماح لفلسطيني القدس الذين يعيشون فيها، بحق المشاركة في العملية الانتخابية، يحقق لإسرائيل هدفاً مهماً في استراتيجيتها، ألا وهو الفصل بين سكان القدس التي تعتبرهم تابعين للسلطة الفلسطينية، وبين أرض القدس الخاضعة عملياً لسيطرتها، مما يسهل عملية طرد هؤلاء السكان مستقبلاً.

ويلاحظ بأن هذا الاتفاق لم يشر من قريب أو من بعيد إلى مسألة حدود المدينة، والرفض الفلسطيني والدولي لتوسيع حدود المدينة في الجزء الشرقي منها، ولم يُحدد عن أية قدس يتحدث: هل يتحدث عن القدس داخل الأسوار أم القدس بشقيها؟ كما غيَّب مسألة الحقوق الفلسطينية فيه كمبدأ خاضع للبحث في مفاوضات الوضع النهائي. وقد تجاهل الاتفاق مسألة السيادة على القدس، علاوة على أن النص لم يشر إلى مرجعية للتفاوض المقبل، وبخاصة مقررات الشرعية الدولية حول القدس، ولا يلزم الطرف الإسرائيلي بالتفاوض حول مستقبلها السياسي ضمن إطار قرار242، رغم الإشارة في اتفاق إعلان المبادئ إلى أن الهدف من المفاوضات هو تطبيق قرار242، وهذا القرار لا يشير إلى القدس إلا كأمر ضمني، عند إشارته لعدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة. ولم يتضمن الاتفاق أي نص أو إشارة لوقف الاستيطان عموماً، وفي القدس بشكل خاص، أو بما يلزم إسرائيل بالحفاظ على الوضع القائم في القدس، لحين البحث في موضوعها، مما وفر لإسرائيل غطاء مهماً لوضع استراتيجية استيطانية، خلقت حقائق جديدة على الأرض، بحيث لم يتبق للمفاوض الفلسطيني شيء يمكن التفاوض بخصوصه([[13]](#footnote-13)).

بالرغم من حرص الجانب الفلسطيني في اتفاقاته مع إسرائيل على تحديد موعد بدء مفاوضات الوضع الدائم وانتهاء المرحلة الانتقالية ... بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية، حيث نصت الاتفاقية الانتقالية على أن تبدأ مفاوضات الوضع الدائم على ألا تتجاوز يوم 4مايو 1996، وأن تنتهي المرحلة الانتقالية بتاريخ 4مايو1999 وقد حل يوم 4 مايو 1996 مع اقتراب إجراء الانتخابات الإسرائيلية، لذا عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في أواخر حكومة شيمون بيرز جلسة واحدة، اتفقا خلالها على تأجيل بدء مفاوضات الوضع الدائم إلى ما بعد إجراء الانتخابات، ومع ذلك لم تبدأ المفاوضات بسبب مراوغات بنيامين نتنياهو الذي أصبح رئيسًا للحكومة بعد هزيمة حزب العمل ومناوراته المتصلة لتعطيل تنفيذ اتفاق أوسلو، وكان اسحاق رابين قد ابتدع شعار عدم وجود مواعيد مقدسة، سقطت الحكومة العمالية دون أن توفي بالتزاماتها بشأن عدد من الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ومن أهمها: الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة وإقامة ميناء غزة ومطارها، والمنطقة الصناعية في غزة، ومشروعات التنمية الاقتصادية، كلها منصوص عليها في إعلان المبادئ... وترتب على ذلك أن بقيت تلك المسائل المعلقة دون تنفيذ ([[14]](#footnote-14)).

ويمكن تفسير مبدأ عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي فرضه الجانب الإسرائيلي على الفلسطينيين، إلى سوء النية من الطرف الإسرائيلي الذي عمل على أن تنص المادة الخامس عشرة من إعلان المبادئ على أن الخلافات بشأن تطبيق هذا الاتفاق أو تفسير تحل عن طريق المفاوضات من خلال آلية الارتباط المشتركة، فإذا لم يمكن حلها بالمفاوضات، فإنها تحل من خلال آلية للتوفيق يتفق الطرفان بشأنها كما يجوز للطرفين إنشاء لجنة للتحكيم وإحالة المنازعات التي يمكن حلها عن طريق التوفيق إليها. وقد جاءت اتفاقات أوسلو التي عقدت تنفيذًا لهذه المبادئ خالية من أي أحكام تحدد التفاصيل الخاصة بالتوفيق والتحكيم وإجراءات اللجوء إلى هاتين الوسيلتين عند فشل المفاوضات. كما احتوت على عدد من الثقوب، استغلتها إسرائيل فيما بعد لفرض تفسيراتها الخاصة والتهرب من تنفيذها([[15]](#footnote-15)).

وكانت النتيجة أن أصبحت المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات التي تنجم بين الطرفين حول تفسير أحكام الاتفاقات أو تنفيذها وأصبحت الكلمة الأخيرة لإسرائيل في تفسيرها. ومثال علي ذلك كان من الواضح أن الفجوة بين مواقف إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للقدس واللاجئين والمستوطنات وغيرها من المشاكل – واسعة، وقد اتضح ذلك بجلاء خلال الجولات العشر التفاوضية في واشنطن، واتفق الطرفان على تأجيل البت فيها إلى مفاوضات الوضع الدائم دون الاتفاق حتى على تصور مشترك أو خطوط عامة لتسوية هذه المشاكل([[16]](#footnote-16)).

**ثانيًا- القدس في مفاوضات كامب ديفيد2000**

أدى التعنت الإسرائيلي إلى تأخر في تنفيذ الاتفاق والوصول إلى قضايا الحل الدائم، ومع وصول حكومة يهود بارك العمالية في تموز/ يولو1999، كانت المفاوضات دخلت مرحلة جمود، بسبب التحايل الإسرائيلي في تفسير بعض البنود واستغلال الثقوب التي احتوتها الاتفاقية، ومع عدم قدرة الجانب الفلسطيني إلى اللجوء للتحكيم الدولي، في ظل هذا الجمود قام الرئيس "بيل كلينتون" في 11 يوليو/تموز 2000م، بعقد مؤتمر للسلام في كامب ديفيد بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلي يهود باراك، عقد هذا المؤتمر في ظل حالة ضعف برلماني ليهود باراك الذي اجتاز امتحان إسقاط حكومته بصعوبة بالغة عندما طرحت الثقة بحكومته وفاز الاقتراح بغالبية 54 صوتًا ضد 52 صوتًا، لكنه لم يكن كافيًا لإجباره على الاستقالة لعدم حصوله على أغلبية 61 صوتًا، ذهب مع إدراكه عمليًا أنه لن يستطيع التسوية للشارع الإسرائيلي في ظل تلك الأوضاع، حتى لو أراد حزب العمل ذلك وهذا يضع علامة استفهام على مدى جدية باراك وحكومته في مفاوضات كامب ديفيد، كما أن هذا المؤتمر جاء في نهاية ولاية كلينتون، الذي فرغ نفسه لإنجاحه من أجل تحقيق إنجاز تاريخي له،([[17]](#footnote-17)) أما الفلسطينيون فقد تجددت آمالهم مع قدوم حزب العمل بقيادة يهود باراك بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي، بالرغم أن باراك قدم لاءاته الخمس التي استند على أساسها برنامجه السلمي، كان أولها لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين والقدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل([[18]](#footnote-18)).

كان يفترض أن يؤدي هذا المؤتمر إلى نهاية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكان الحديث عن محادثات على اتفاق دائم. كانت هذه في الواقع هي المرة الأولى بعد سبعة سنوات منذ توقيع اتفاقية أوسلو، التي التقى فيها الإسرائيليون والفلسطينيون للحديث عن موضوعات كبيرة: الأراضي، اللاجئين، الترتيبات الأمنية والأهم من كل شيء هو مستقبل القدس.. فالاتفاقات التي عقدت مع حكومة بنيامين نتنياهو الليكودية بين عامي 1996-1999 دارت حول تنفيذ اتفاقات أوسلو (المرحلية الانتقالية) ولم تتطرق إلى قضايا الحل الدائم، كانت صورة افتتاح المؤتمر لا تُنسى: باراك وعرفات يتشاجران أمام بوابة الدخول، من سوف يضحّي ويدخل قبل الآخر، عرفات يشير إلى باراك بالدخول، في حين أن باراك يشير له أيضا بالدخول، فيبدأن بالشجار الجسدي، حتى دفع باراك ببساطة عرفات إلى الداخل واختفى الاثنان. لمدة أسبوعين، من 11الى25يوليو تموز([[19]](#footnote-19)).

واصطحب الرئيس عرفات معه إلى القمة عددًا كبيرًا من المفاوضين الفلسطينيين الأساسيين، مثل: محمود عباس (أبو مازن) أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، وأحمد قريع (أبو العلاء) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس المجلس التشريعي، وياسر عبد ربه وزير الثقافة والإعلام، ونبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني، وصائب عريقات وزير الحكم المحلي والمتحدث باسم الحكومة الفلسطينية، وحسن عصفور الذي ترأّس قسم شؤون المفاوضات الذي تمَّ تشكليه حديثاً، ومحمد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة، ومحمد رشيد مستشار عرفات الاقتصادي، ونبيل أبو ردينة رئيس مكتب عرفات، والصحفي أكرم هنيه مستشار عرفات السياسي. وذلك بالإضافة إلى عددٍ من المستشارين والاختصاصيين ومعظمهم من المحاميين من وحدة دعم المفاوضات، والذين سوف يناقشون مع نظرائهم الإسرائيليين قضايا أقل سخونة مثل: المياه والاقتصاد ... الخ([[20]](#footnote-20)).

**وأما فيما يخص القدس في هذا المؤتمر** فإن الجانب الإسرائيلي قدم طرحًا تضمن أن تبقى القدس موحدة مع لمسات من السيادة الفلسطينية، ووصول على شكل جسر إلى المسجد الأقصى.. رفضه الجانب الفلسطيني وأكد على حقه بسيادة كاملة على القدس الشرقية كلها.

بعد أيام طويلة من النقاشات المطولة والليلية وبعد التنقل بين الفريقين عدل يهود باراك اقتراحه التالي: أن تكون بعض الأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية ومنح سلطات أكبر، للفلسطينيين في أحياء أخرى، ولكنها لا تزال تحت السيادة الإسرائيلية، وتقسيم المدينة: وأن يكون المسجد الأقصى والكنيسة تحت سيادة الفلسطينيين، وأن يكون حائط البراق (المبكى) تحت السيادة الإسرائيلية، وتكون السيادة على الحرم الشريف مشتركة([[21]](#footnote-21)). وبتوضيح أكثر: طالبت إسرائيل بالحيين: اليهودي والأرمني فيها، وبالحوض المقدس خارج السور. وطالبت كذلك بسيادةٍ ما على الحرم الشريف، وبتوصيل القدس الكبرى مع مستوطنتي: معالي أدوميم وجبل أبو غنيم، الأمر الذي يؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، وعزل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، لأن هذه الكتل الاستيطانية الضخمة تقسّم الضفة الغربية إلى قسمين([[22]](#footnote-22)).

وأما الجانب الفلسطيني فأصر على وجود سيادة فلسطينية كاملة على القدس الشرقية كلها، والسيادة الكاملة على الحرم الشريف أيضًا كما أبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين([[23]](#footnote-23)) وفي اجتماع آخر لعرفات مع كلينتون قال عرفات محتداً: "لن يغفر لي مليار مسلم إذا تخليت عن السيادة التامة على القدس الشرقية. لا أملك أي تفويض بالتخلي عنها". حينئذ رد عليه كلينتون غاضباً: "أنت تدفع شعبك وشعوب المنطقة كلها إلى الكارثة ... أنت على وشك فقدان صداقتي"؛ فأجابه عرفات: "لن أوقع اتفاقية بدون القدس. أنت تنسّق اقتراحاتك مع الإسرائيليين. أما أنا فيتعيّن عليَّ أن أنسق مع العرب جميعهم وليس فقط مع الإسرائيليين". فقال كلينتون: "لماذا لا تناقش هذه النقطة مباشرةً مع باراك وتجدا حلاً لها؟"؛ فردَّ عرفات: "ليس لدى باراك غير كلام في الهواء. لم يقترح عليّ شيئاً، سوى ضم القدس لإسرائيل". واستناداً إلى قرار مجلس الأمن (242) طالب عرفات بأن تكون القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967 كلها تحت السيطرة الفلسطينية، متنازلاً عن الحي اليهودي الذي يقع داخل المدينة وعن حائط البراق (المبكى). غير أن الاقتراح الإسرائيلي لا يعطي الفلسطينيين سوى الضواحي والقرى المحيطة بالقدس، ونوعاً من السلطة البلدية في الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة وداخل المدينة. وكان باراك يرى أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة على القدس الموحدة، وأن المدينة يجب أن تبقى عاصمة دولة إسرائيل فقط، ووفقاً لمنطق باراك فإن العاصمة الفلسطينية يجب أن تكون في قرية أبو ديس جنوبي القدس؛ فردَّ عرفات بـأن ذلك "غير مقبول أبداً" ([[24]](#footnote-24)).

حاول باراك وكلينتون فرض الطرح الإسرائيلي على الوفد الفلسطيني بقيادة الرئيس ياسر عرفات، الذي أصر على موقفه بإسناد مصري سعودي قوى، وصرح بأن "القدس تحرق الحى والميت وأنه لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس،" شعر باراك بنذير فشل وانهيار المفاوضات بسبب إصرار الوفد الفلسطيني على أن تكون القدس تحت السيادة الفلسطينية الكاملة وغير المنقوصة ، واعتبرت القدس العقبة الكبرى التي واجهت المؤتمر، فأخذ يتحدث بلغة التهديد، فقد حذر باراك الفلسطينيين من مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل.. وقال إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي فسأكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل إلى اتفاق معه كما بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حال فشل القمة([[25]](#footnote-25)).

في النهاية فشل هذا المؤتمر وألقى رئيس الولايات المتحدة حينذاك، "بيل كلينتون"، باللائمة على الفلسطينيين، ويقول الصحفي الإسرائيلي، "رافيف دروكر" الذي أجرى تحقيق عن أسباب فشل مفاوضات كامب ديفيد مع مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين وفلسطينيين ، إن إلقاء اللوم على أحد الأطراف كان مخالفًا لوعد كلينتون لعرفات وباراك، وهو الوعد الذي أعطاه قبل القمّة ، ولم يخدم أيضًا الحاجة إلى الاستمرار وتعزيز المفاوضات وقد دفع بالفلسطينيين إلى زاوية مستحيلة. واعترف دينيس روس، وهو أحد ممثّلي اللجنة الرباعية حتى وقت قريب، أنّ ذلك كان خطأ ويقول أيضًا هناك تفسير آخر فقد أراد كلينتون الدفاع عن باراك واعتقد أنّ الطريقة الأمثل للدفاع عنه هي إلقاء كل شيء على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. أخطأ كلينتون وباراك أيضًا"، هذا ما استنتجه دروكر. تفرّق مؤتمر كامب ديفيد دون التوصل إلى اتفاق. بعد أشهر من ذلك اندلعت الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى وتوقفت المفاوضات([[26]](#footnote-26)).

لقد أدرك الرئيس عرفات أن الرئيس "كلنتون" الذي نصّب نفسه حكمًا محايدًا قد خانه، ورأى في تلك التصريحات برهانًا على أن القمة لم تكن سوى (**مؤامرة**). وتأكّد بأنه كان على صواب برفضه للاقتراحات الإسرائيلية، واطمأن إلى هذه القناعة أكثر حين خرجت مظاهرات التأييد الحاشدة في قطاع غزة والضفة الغربية ومخيمات الشتات، والتي عبّرت عن أضخم دعم شعبي له منذ وصوله إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994. أما باراك، فقد خرج بالنتيجة التي كان قد أعدها سلفاً بأنه لا يوجد شريك حقيقي للإسرائيليين. وحينئذ بدأت حملة يقودها بعض المسئولين الإسرائيليين، كان هدفها البرهنة على أن عرفات لم يكف في كامب ديفيد عن رفض "العروض السخية الإسرائيلية" المزعومة. وفي الواقع لم يكن الرأي العام العالمي على هذا القدر من السذاجة لتصديق تلك الادعاءات، أما في إسرائيل فقد أبدى الرأي العام قدراً من التغاضي، لدرجة أن معسكر السلام الإسرائيلي لم يعترض بحزم على رواية باراك؛ لكن باراك نفسه اعترف في وقتٍ لاحق في مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية، بأنه أراد من قمة كامب ديفيد فقط،  كشف القناع عن وجه عرفات، ووصفه بأنه عدو السلام([[27]](#footnote-27)) ومهما يكن من أمر فإن المعارضين والمنتقدين لعملية السلام منذ بداياتها، لم يكن بمقدورهم نكران وتجاهل المعركة القاسية والشرسة التي خاضها الوفد الفلسطيني في قمة كامب ديفيد، ولا يمكنهم إنكار إصرار الرئيس عرفات في الصمود أمام موجة الضغوطات الأمريكية الشديدة التي تعرّض لها، وبالتالي قدرته على التصدي بنجاح لجملة الابتزاز السياسي الإسرائيلي، وتمكنه من تكريس حالة من الندّية أمام الوفدين الإسرائيلي والأمريكي اللذان فاوضاه وساوماه. والواضح أن حالة المفاوض الفلسطيني في كامب ديفيد، كانت مغايرة تماماً لحالة الوفد نفسه في مفاوضات المرحلة الانتقالية([[28]](#footnote-28))

ويرى بلال الحسن أن فشل مفاوضات كامب ديفيد، إنما كان بسبب الخلاف حول قضية القدس فقط بعد أن تمَّ الوصول إلى اتفاقات حول القضايا الأساسية الأخرى، فالخلاف كان شاملاً حول قضايا الحدود والانسحاب والسيادة والأمن واللاجئين والقدس. ولكن قضية القدس احتلت مكاناً بارزاً في الإعلام، لأنها كانت النقطة المطروحة للتفاوض عند بروز لحظة الفشل والإعلان عنها، إضافة إلى أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن القدس (سيادة إسرائيلية على المدينة والمسجد الأقصى) كان مفاجئاً تماماً للوفد الفلسطيني، ولم يسبق له أن عُرض في أي مفاوضات سابقة، وكشف للمفاوض الفلسطيني أن إسرائيل لا تريد تسوية سياسية مقبولة، بل تريد فرض حل إذعان لا يمكن القبول به فلسطينياً ([[29]](#footnote-29))

وبالرغم من أن كلينتون قام باتباع سياسة التعنيف ضد الرئيس عرفات، ووصل الأمر به لتوجيه تحذير شديد اللهجة له، بأن واشنطن سوف تعيد النظر في العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، إذا ما أعلن الفلسطينيون دولتهم من جانب واحد، معتبراً أن ذلك سيكون خطأً فادحاً، سيترتّب عليه عواقب وخيمة ليس في المنطقة فحسب وإنما في العالم بأسره؛ إلا أن الرئيس كلينتون عاد وقدم في 23 كانون أول ديسمبر2000، مشروعًا للسلام (مشروع اللحظات الأخيرة)، في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته حتى 20 كانون ثانٍ/يناير2001 وسعى إلى دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات، على أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة، فقد كان هناك حالة إحباط فلسطيني واسعة تجاه عملية التسوية، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية عن موعدها المقرر في 13/9/2000 إلى إشعار آخر([[30]](#footnote-30)).

وتضمن مشروع كلينتون (اللحظات الأخيرة) عدة نقاط عن: الأراضي والأمن، وما يهمنا في هذا المقام هو البند المتعلق بالقدس، حيث تناول المشروع موضوع القدس بشكل عام وقال القدس:

1. المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق إسرائيلية.
2. الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان:
3. إما سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلى للحرم.
4. أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

نهاية النزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع، ويضع تطبيقه حدًا لأي مطالبة([[31]](#footnote-31)).

رفض الطرفين المشروع بعد أن مر بخطوات الموافقة المبدئية، ثم التحفظات ثم تم رفضه من كلا الطرفين، وفشلت محادثات واشنطن وكانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرارات جريئة أو مصيرية، هذا إذا كانت هي أصلًا مخلصة في الوصول إلى تسوية ترضى السلطة الفلسطينية، وظل الحد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف الإسرائيلي، خصوصًا فيما يتعلق بالقدس واللاجئين، وبدا للطرفين أنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود، ووفق الحسابات السياسية فإن تنازل أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطه شعبيًا، وبالتالي سقوط التسوية نفسها([[32]](#footnote-32)) .

وانتهت ولاية كلينتون دون توصل إلى اتفاق، وفاز جورج بوش الأبن مرشح الحزب الجمهوري، كما اضطر يهود بارك للاستقالة في 9 كانون أول/ ديسمبر2000 مما فتح المجال للتنافس على منصب رئيس الوزراء في انتخابات تعقد خلال ستين يومًا، فاز بها أرييل شارون في 5 شباط/ فبراير بفارق كبير يزيد عن 25% مما أكد ازدياد التطرف والتشدد لدى المجتمع الإسرائيلي. وقد أعاد شارون مسار التسوية سنوات إلى الوراء عرض على الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا على 40-50% من الضفة الغربية، ورفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة، لقد جاء شارون ببرنامج أمني يعد المجتمع الإسرائيلي بالأمن عن طريق سحق الانتفاضة بالقوة، وباعتباره أشد الصهاينة تطرفًا، وأكثرهم ولغًا في دماء الفلسطينيين منذ الخمسينيات مرورًا بمذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982 وأنشط من شجع الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع عندما كان وزيراً للإسكان..، فقد جاء إلى الحكم بالعقلية العسكرية الأمنية وقد وعد الإسرائيليين بالأمن في خلال مائة يوم لكنه فشل فشلًا ذريعًا([[33]](#footnote-33)).

ثالثًا: **وضع القدس في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية 1994 (وادي عربة)**

تحتل القدس موقعاً متميزاً في السياسة الرسمية الأردنية يختلف عن بقية الدول العربية، باعتبارها كانت جزءاً من المملكة الأردنية وعاصمتها الروحية، منذ أن وضع الجزء الشرقي منها تحت الإدارة الأردنية عام 1948، وحتى صدور قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية في أغسطس/آب عام 1988وبقاء المقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى وقبة الصخرة تحت الرعاية والإشراف الأردني([[34]](#footnote-34)).

لهذا الدور وفي يوليو 1992م، وقبل اتفاق أوسلو، قام عدنان أبو عودة، رئيس وزراء سابق ورئيس البلاط الملكي الأردني وممثل الأردن في الأمم المتحدة، ومن المقربين للملك حسين، بطرح فكرة إخلاء القدس الواقعة داخل الأسوار من أي سيادة سياسية، واعتبارها مكاناً مقدساً يجب أن يدار من خلال مجلس مشترك بين اليهود والمسلمين والمسيحيين، حيث يكون كل دين مسئولاً عن أماكنه المقدسة، وبذلك حاول الأردن، ولأول مرة، رسم خطة هيكلية للحل الذي يراه في القدس والذي يقوم على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1. القدس الإسرائيلية: وهو القسم الممتد خارج الحائط القديم في اتجاه الغرب والشمال الغربي الجنوب الغربي، ويطلق عليه اسم (أورشاليم) وهو الاسم الذي تستخدمه اليهود.
2. القدس العربية: وهو القسم الواقع بالمناطق خارج الأسوار باتجاه الشرق والشمال الشرقي والجنوب الشرقي والجزء الغربي حول المدينة، وهو ما يعرفه العرب والمسلمون بالقدس الشرقية
3. القدس داخل الأسوار العتيقة: التي لا يرفع فوقها أي علم([[35]](#footnote-35)).

وبناء على هذه المبادئ نشر عدنان أبو عودة مقالة موسعة في مجلة (Foreign Affairs) ربع السنوية، يتضمن اقتراحاً لخطة تسوية القدس، ومع أن ما قاله أبو عودة لم يحظ في حينه برد إسرائيلي، إلا أن التوجه الأردني بعد اتفاقات أوسلو كان الفصل بين المستقبل السياسي للقدس ومستقبل الأماكن المقدسة فيها بما يتفق والرغبة الإسرائيلية. فمنذ عام 1967 ترغب إسرائيل في الإبقاء على سيادتها السياسية على شرق القدس، ومنح شرعية لإجراءاتها هناك والحصول على الاعتراف العربي والإسلامي والدولي. وفي مقابل موافقة الأردن على الفصل بين المسائل السياسية والمسائل الدينية في القدس، كان رابين مستعدًا للإبقاء على الوضع الديني الخاص في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، هذا على الرغم من أن رابين أعرب بشكل غير رسمي عن رغبته في مناقشة مستقبل الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس مع أكثر من شريك عربي([[36]](#footnote-36)).

و بعد الإعلان عن اتفاق أوسلو الذي وقع عام 1993، سارعت الأردن بعد فترة قصيرة، إلى توقيع اتفاق سلام بينها وبين إسرائيل في واشنطن يوم25 تموز/يوليو 1994 بمباركة الولايات المتحدة، حيث حرصت الأردن في هذا الاتفاق على إدراج بند يخص الأماكن المقدسة في القدس، استناداً إلى دورها التاريخي والديني في رعاية المقدسات الإسلامية في القدس، وتأكيد هذا الدور للحفاظ على عروبة المدينة المقدسة وإسلاميتها وانتزاعاً لها من الادعاءات والأطماع التوسعية الصهيونية حيث نص البندعلى ما يلي: "تحترم إسرائيل الدور الحالي للمملكة الأردنية في الأماكن الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المحتملة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستولي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه المقدسات. بالإضافة لذلك اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث"([[37]](#footnote-37)).

**كما ونصت المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على ما يلي:**

1. يسمح كل طرف للطرف الآخر بحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.
2. وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة وفي القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.
3. سيقوم الطرفان بالعمل سوياً على تعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاث، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام([[38]](#footnote-38)).

هذا الاتفاق أثار حفيظة منظمة التحرير الفلسطينية لتجاوز الأردن وإسرائيل على حق من حقوق الشعب الفلسطيني، واحتجت منظمة التحرير على أن القدس من الأراضي التي تم احتلالها عام 1967، وليس من حق إسرائيل أن تعطي أي شخص حق في إدارة الأماكن المقدسة في القدس غير الفلسطينيين، وأن القدس أدرجت في اتفاق أوسلو على أنه سيتم التفاوض عليها في الوضع النهائي من المفاوضات. ولقد أثار هذا البند الذي أدرج في اتفاقية السلام الأردنية–الإسرائيلية خلافاً بين منظمة التحرير والأردن، وصل إلى إرسال المنظمة عدداً من رسائل الاحتجاج إلى كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن ووزير الخارجية الولايات المتحدة ومنظمة الدول الإسلامية، حيث حسم هذا الخلاف لصالح منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء بالمغرب عام 1994([[39]](#footnote-39)).

ويلاحظ أن الأردن قد نأى بنفسه عن النزاع حول السيادة السياسية على القدس، والتي يتنازعها طرفان هما إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبقي الأردن مرتبطًا بالقضية من خلال بعدها الديني، والذي تقر إسرائيل بدور الأردن فيه من خلال رعاية المقدسات الإسلامية([[40]](#footnote-40)).

**وضع القدس في مشاريع التسوية السياسية 2001-2005**

شهدت الفترة الممتدة من عام 2001-2005 وهي فترة انتفاضة الأقصى، توقف في المسيرة السلمية بسبب التعنت الإسرائيلي ممثل بشارون وحكومته، وتصريح شارون أكثر من مرة بعدم وجود شريك فلسطيني يريد سلام، في ظل هذا المناخ الملتهب قدم مبادرتان للسلام الأولى كانت من قبل جامعة الدول العربية والمعروفة **بمبادرة السلام العربية**، والثانية قدمتها الولايات المتحدة ، والمعروفة بخارطة الطريق. وهما كالآتي:

**أولًا- القدس في مبادرة السلام العربية مارس/آذار2002**

يرجع جذور المبادرة العربية إلى العام 1981، بعد انتهاء فترة الرئيس الأميركي الديموقراطي جيمي كارتر، في يناير/كانون الثاني 1981، ومجيء إدارة جمهورية، أرسل الرئيس المنتخب حديثاً رونالد ريغن، وزير خارجيته ألكسندر هيغ، إلى المنطقة العربية فوجدها مشغولة بمخاوف من الخطر الإيراني المتصاعد، لا يختلف كثيراً عن مخاوف اليوم في تلك الجولة، أعرب هيغ عن إحباط واشنطن من أثر الصراع العربي الإسرائيلي على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، بتصريح جاء فيه: "إن أوثق أصدقائنا منقسمون على أنفسهم (يقصد العرب وإسرائيل ) ومصالحنا في خطر، فإذا كان أصدقاؤنا العرب على استعداد للسلام مع إسرائيل، فإن التعاون في مجال الأمن سيكون سهلاً، لردع أي تدخل روسي أو إيراني".

لم تمضِ سوى أشهر قليلة إلا وقد جاء الرد من الرياض بمبادرة الأمير فهد بمبادئها الثمانية وهي: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام 1967 بما فيها القدس العربية، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة، وخضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس، وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام. على أن تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمان تنفيذ تلك المبادئ. لكن المبادرة فشلت بفعل اعتبار إسرائيل بأن المبادرة مجرد خطة لتدميرها، بينما أهملت الولايات المتحدة الاستفادة من زخمها([[41]](#footnote-41)).

وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على مبادرة الأمير فهد، تبنّاها الأمير عبدالله بن عبد العزيز، وطرحها في القمة العربية الـ14 التي انعقدت في بيروت في 2002، بعد أن أدخل القادة العرب تعديلات عليها، لا تخرجها من جوهرها، وأقرّتها القمة وحملت منذ ذلك الحين اسم "مبادرة السلام العربية"، وتضمنّت التأكيد على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً من إسرائيل([[42]](#footnote-42)).

وأما فيما يخص القدس في مبادرة السلام العربية التي أطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002 : فقد جاء في الفقرة جيم من البند الثاني وهو قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية([[43]](#footnote-43)).ويلاحظ في هذه المبادرة أن القدس حظيت باهتمام كبير حيث ذكرت بنص واضح بأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية.

وصف مروان المعشر والذي شغل منصب وزير خارجية الأردن عام 2002، المبادرة العربية قائلًا: كانت فكرة الخطة بسيطة لكنها قوية: فلكي تنطلق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية التي وصلت إلى طريق مسدود، فإن الدول العربية ستقدّم لإسرائيل أمناً جماعياً، واتفاق سلام، وحلاً متبادلاً مقبولاً لقضية اللاجئين، ووضع حد للنزاع وللمطالبات كلها. وفي مقابل انسحابها من الأراضي السورية واللبنانية، وإنهاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، والسماح بإقامة دولة فلسطينية، ستحصل إسرائيل على ضمانات أمنيّة من جميع الدول العربية، وسوف تكون مقبولة بشكل دائم في المنطقة.

رفضت الحكومة الإسرائيلية العرض بشكل قاطع، حيث استشهد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون بإشارة  مبادرة السلام العربية إلى قرار الأمم المتحدة الرقم 194، والذي يدعو إلى حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل. (تجاهل شارون العبارة الرئيسة في الاقتراح التي تقول إنه يتعيّن أن يوافق الجانبان كلاهما على أي حل). من جانبها، قدّمت إدارة بوش تملّقاً كلامياً كاذباً للاقتراح، ودعماً فاتراً في أحسن الأحوال. وقد نحّت إسرائيل هذا الاقتراح جانباً من دون تقديم أي أفكار من عندها ([[44]](#footnote-44)).

**ثانيًا- القدس في خارطة الطريق مايو/أيار 2003**

أعلن رئيس الولايات المتحدة "جورج بوش الابن"، في 30مارس /أذار2003 عن نيته تقديم مشروع سلام لدفع عملية السلام المتوقفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ نهاية عام 2000، قبيل تسلمه منصبه من سلفه بيل كلينتون، وجاء هذا الإعلان خلال اشتداد أحداث المعارك في العراق، وقبل الاعلان عن سقوط بغداد بأيامٍ قليلة، وأطلق عليها خارطة الطريق، وربما ما أراده بوش من هذه الخارطة هو امتصاص غضب العرب والاستمرار في خداعهم لإرضاء سكوتهم على احتلال العراق، وتم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في الأول من أيار/مايو من نفس العام، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا)([[45]](#footnote-45)). من الواضح أن اللجنة الرباعية لا تتشكل من أطراف متساوية في الثقل والتأثير، وبالتالي فإن الولايات المتحدة بقيت هي الطرف الأقوى في اللجنة والأقدر على جذبها نحو مواقفه وإبعاد تأثيرات الأطراف الأخرى والعلاقات الدولية المستجدة، وفي ظل سياسات الولايات المتحدة ، واستراتيجيتها الكونية التي تديرها إدارة الرئيس بوش([[46]](#footnote-46)). تضمنت خارطة الطريق ثلاث مراحل وهي :

1. المرحلة الأولى (تنتهي في مدة أقصاها مايو 2003) اعتراف متبادل؛ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق نار من أجل إنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين أين ما كانوا؛ يقوم الفلسطينيين بإصلاح سياسي شامل، بما في ذلك صياغة دستور فلسطيني وإجراء انتخابات؛ تنسحب إسرائيل من جميع المناطق الفلسطينية التي تحتلها منذ 28 أيلول/سبتمبر 2000 (الخطة لا تتحدث عن مزيد من الانسحابات). تتجنب إسرائيل القيام بعمليات الترحيل وشن الهجمات ضد المدنيين وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية؛ تحسين الوضع الإنساني بما في ذلك تطبيق توصيات تقرير برتيني وتخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع؛ تجميد التوسع الاستيطاني وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي تمت إقامتها منذ مارس 2001.
2. المرحلة الثانية (يونيو–ديسمبر 2003): عقد مؤتمر دولي لدعم إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق عملية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة؛ إحياء الاتصالات المتعددة الأطراف بشأن بعض القضايا مثل موارد المياه الإقليمية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين، وتحديد الأسلحة؛ تعيد الدولة العربية الصلات التي كانت قائمة بينها وبين إسرائيل قبل [الانتفاضة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9) (المكاتب التجارية، إلخ)([[47]](#footnote-47)).
3. المرحلة الثالثة (2004–2005): تشمل المؤتمر الدولي الثاني؛ ويتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338 و1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلًا متفقًا عليه، عادلًا، ومنصفًا، وواقعيًا لقضية اللاجئين، وحلًا تفاوضيًا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤية دولتين: إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديموقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن، كما وتقبل الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل([[48]](#footnote-48)).

ورغم أن الخريطة تدعو إلى حل يقوم على التفاوض إلا أنها في الوقت نفسه تحاول أن ترسم آفاق هذا الحل من خلال الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقله ذات سيادة، وقابلة للحياة، إلى جانب دولة إسرائيل ذات الحدود الآمنة والمعترف بها وهي دعوة كما تبدو في خطها العام منسجمة مع تطلعات الجانب الفلسطيني ورؤيته لحقوقه الوطنية المشروعة، غير أن الخريطة من جانب آخر، وقد صيغت بعبارات سياسية وقانونية دقيقة وواضحة الدلالة ترسم في الوقت نفسه لقضايا الحل الدائم، التي يفترض بحثها في المرحلة الأخيرة من الخطة سقفًا تنصح عبره باتجاهات الحل، كما يرغب بها أصحاب الخطة، وهي اتجاهات كما يبدو من عباراتها، تعكس موازين القوى التي وقفت خلف إصدارها وبشكل خاص نفوذ الولايات المتحدة ، الجلي والواضح، كما أنها تأخذ بالاعتبار التراكمات السياسية لمجمل العملية التفاوضية التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ مؤتمر مدريد([[49]](#footnote-49)).

من الملاحظ أن وضع القدس في هذه المبادرة كان هامشيًا، حيث لم تذكر القدس إلا ضمن اتفاق الوضع الدائم في المرحلة الثالثة، على اعتبار أنها من القضايا الخلافية وربطها مع قضية اللاجئين وليس حق فلسطيني واضح. ويلاحظ هنا أنها تشابهت مع اتفاق أوسلو الذي أجل البت في هاتان القضيتان إلى قضايا الحل الدائم والحديث عنهما يكون في المرحل النهائية، تسليمًا بمبدأ حسن النوايا الإسرائيلية، و يمكن القول أن تأجيل قضية القدس واللاجئين إلى الحلول النهائية يكون ضرب من ضروب التسويف لهما وإعطاء إسرائيل فرصة أطول من الوقت لتغيير معالم القدس جغرافيًا وديمغرافيًا، وهذا ينم عن سوء النية المبيتة لدي الإسرائيليين، وهذا الأمر بات واضحًا.

لقيت هذه المبادرة ترحيب عدد من الأطراف الفلسطينية، ومن ضمنها السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واعتبارها مدخلًا مناسبًا للعودة إلى طاولة المفاوضات ووقف دوامة العنف الدائرة على وقع العمليات العدوانية والدموية لقوات الاحتلال،([[50]](#footnote-50)) إلا أن حكومة شارون قبلت بعض بنودها و قدمت 15 تحفظًا على بعضها، ومنها([[51]](#footnote-51))

1. الاعتراف بإسرائيل كدولة *يهودية* وكذلك التنازل عن [حق عودة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A) اللاجئين إلى إسرائيل.
2. قبيل البدء بمحادثات التسوية النهائية (في مفاوضات الوضع النهائي، المرحلة الثالثة) لن يتم التطرق إلى المستوطنات والقدس والحدود. تقتصر المحادثات على تجميد البناء في المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية.
3. عدم الإشارة إلى أحكام أخرى غير قراري الأمم المتحدة [242](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9_%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%B1%D9%82%D9%85_242) [و338](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9_%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D8%B1%D9%82%D9%85_338). عدم الإشارة إلى مبادرات سلام أخرى (غير الواضح إذا كانت [اتفاقية أوسلو](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88) من ضمن تلك المبادرات)

ومن الواضح أن الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الأقوى في اللجنة لم تكتف بفرض بصماتها الواضحة على العديد من نقاط الخريطة واتجاهات الحل فيها بل امتدت سياسة التدخل والتطفل وصولًا إلى مشاركة البيت الأبيض لشارون لتحفظاته على الخريطة، وإلى تبنى الرئيس بوش الدعوة للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية بكل ما في هذا الاعتراف من تداعيات بلا حدود([[52]](#footnote-52)).

**وضع القدس في مشاريع التسوية السياسية من عام 2005- 2017**

مثل عام 2005 بداية رئاسة محمود عباس للسطلة الفلسطينية وشهدت هذه الفترة تعثر في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، حتى مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007.الذي مثل انطلاقة جديدة لعودة المفاوضات بين الجانبين، والتي توقفت في آخر كانون أول 2008 على أثر الاعتداء الصهيوني الآثم على قطاع غزة في شتاء عام 2008-2009 دون إحراز أي تقدم يذكر على الواقع، بالرغم من أنه طرحت العديد من مبادرات للحل منها إسرائيلية ودولية، وفي هذا المحور سنتناول هذه المبادرات لنبين مكانة القدس فيها ومدى جديتها وملائمتها للحقوق والثوابت الفلسطينية.

**أولًا- القدس في خطة أولمرت**

جاءت أولى هذه المشاريع والمبادرات السياسية مقترح رئيس الحكومة الإسرائيلي يهود أولمرت، والمعروف بخطة أولمرت حيث كشفت عن هذه الخطة وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس في مذكراتها، أن أولمرت قدم عام 2008 عرضًا سريًا يتضمن إعادة 94% من أراضي الضفة الغربية للفلسطينيين مع وضع بعض الأماكن المقدسة تحت وصاية دولية).[[53]](#footnote-53))  وفي هذا الشأن يقول يهود أولمرت أن المقترحات التي قدمها للقيادة الفلسطينية بعيدة المدى. بحسب أقواله، فقد قدم للفلسطينيين اقتراحًا "لم يُقدمه من قبل أي رئيس وزراء سابق". ووفق التقارير فإنّ الاقتراح قد شمل مساحة تقترب من 100% من أراضي الضفة الغربية. وشملت الخريطة التي اقترحها أولمرت أيضًا تقسيم القدس، تفاصيل حول أحياء القدس الشرقية التي سوف يتم تحويلها للفلسطينيين و"تدويل" البلدة القديمة.. )[[54]](#footnote-54)). ولاقت هذه الخطة بعض الترحيب من الفلسطينيين آنذاك، وأيضًا دعمها الرئيس الأسبق للولايات المتحدة "جورج بوش"، رغم أنها لم تطبق) [[55]](#footnote-55)). لقد أدت الاتهامات الصعبة التي وُجّهت إلى أولمرت بشأن الفساد الحكومي، إلى تقصير مدة ولايته كما أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لم يستجب أبدًا لهذا الاقتراح **)[[56]](#footnote-56))**.

وتفاصيل هذه الخطة أو هذا العرض كشف عنه صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين " حيث قال وصلنا بالمفاوضات إلى عرض إسرائيلي قدمه أولمرت للرئيس محمود عباس في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 ، تمثل باقتطاع 6.5 من أراضي الضفة الغربية مقابل منحهم 5.8 من أراضي إسرائيل كما اقترح أن تكون السيادة على القدس القديمة مشتركة بين الطرفين. وهذه التعديلات المقترحة من أراضي إسرائيل تقع على حدود الضفة الغربية في الجنوب والشمال والوسط"، دون أن يعطي مزيدًا من التفاصيل. و تمثل نسبة 0.7 % وهي الفرق بين ما هو مقتطع وما هو مطروح من الأراضي الإسرائيلية "هو الممر الآمن بين الضفة الغربية في بلدة ترقوميا قرب الخليل جنوب الضفة الغربية ومعبر إيريز في قطاع غزة" كما وعرضت خريطة أولمرت توضيحًا لأماكن نسبة الاقتطاع وهي التجمعات الاستيطانية الرئيسية الثلاثة في الضفة الغربية وهي غوش عتصيون جنوب القدس وأرييل شمال الضفة الغربية ومعاليه أدوميم شرق القدس إضافة إلى السيطرة على أحواض المياه في هذه المناطق") [[57]](#footnote-57)).

طرح أولمرت على الرئيس محمود عباس خلال اجتماعاتهم التي وصلت إلى عشرين لقاء بينهم، خطة حل تناولت أهم قضايا الوضع النهائي وهي الحدود واللاجئين والمياه والقدس، إلا أن جميع هذه الطروحات كانت بمثابة عرض شفوي من أولمرت، ولم يقدم أولمرت شيئًا مكتوبًا، وأما فيما يخص القدس في خطة أولمرت الشفوية حسب ما كشفه صائب عريقات فهي كالآتي:

1. أن تكون السيادة على القدس القديمة مشتركة بحيث يكون ما أسماه الإسرائيليون الحوض المقدس (منطقة المسجد الأقصى وقبة الصخرة) تحت إشراف لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية".
2. أن تكون المستوطنات داخل القدس الشرقية مع عاصمة إسرائيل بالقدس الغربية وأن يتم ضم البلدات الفلسطينية المحيطة إلى العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية".
3. كما وتم عرض خريطة فيها المستوطنات في القدس الشرقية تابعة لإسرائيل وأن السيادة مشتركة على ما أسموه الحوض المقدس أي ما هو عربي فلسطينيي للفلسطينيين وما هو إسرائيلي من مستوطنات وغيرها للإسرائيليين أي القبول بالأمر الواقع في القدس". غير أن هذه الخريطة لم تسلم للفلسطينيين وإنما تم اطلاعهم عليها في الاجتماع فقط.

وخلال الاجتماع بين أولمرت وعباس قدم عباس مجموعة من الأسئلة لأولمرت أهمها 'هل أنت مستعد أن تقدم هذه القضايا مكتوبة مع خرائط'؟". كما وسأل عباس أولمرت مجموعة من الأسئلة عن قضايا القدس والمياه واللاجئين"، وهي إلى جانب الحدود، أكثر القضايا صعوبة في المفاوضات. وحينما كان الرئيس عباس ينتظر رد أولمرت ذهب أولمرت إلى الحرب بدل أن يذهب إلى السلام". واعتدى على قطاع غزة بحرب وحشية أواخر عام 2008) [[58]](#footnote-58)).

ولم تحرز المفاوضات التي خاضها الفلسطينيون والإسرائيليون تقدمًا بعد إعادة إطلاقها في مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2008، والتي عقد خلالها 246 جلسة للوفدين المفاوضين وعشرين لقاءً بين عباس وأولمرت. كما زارت رايس المنطقة خلال فترة ولايتها 27 مرة([[59]](#footnote-59)).

**ثانيًا- القدس في خطة موفاز 2009**

في عام 2009، كشف وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز - في الوقت الذي كان فيه كاديما في رئاسة الوزراء- عن خطة خاصة به، وهي خطة موفاز. ودعا موفاز إلى إقامة دولة فلسطينية فورًا في الضفة الغربية على 60٪ من الأراضي، وهذا يعني أن الدولة ستشمل المنطقة أ، المنطقة ب، و 20٪ إضافية من المنطقة ج لتوفير التواصل. وستكون هذه الحدود مؤقتة وستجري مفاوضات بشأن اتفاق بشأن الوضع النهائي.  
تصور موفاز في نهاية المطاف دولة فلسطينية على 92٪ من الضفة الغربية، وتضم كتل الاستيطان إلى إسرائيل، ولكن وسعها أكثر من خطة أولمرت. وحول القدس، قال أن القضية يجب أن تعالج بحساسية، لكن "لا توجد فرصة إذا قسمت القدس".  
ما كان جديدًا في هذه الخطة هو أن موفاز دعا إلى العمل فورًا وعدم انتظار حل تفاوضي. ومنذ ذلك الوقت، وفي ضوء الفشل الذي أعقب تلك المفاوضات، تحولت أفكار المركز واليسار من اقتراح خارطة طريق إلى حل تفاوضي، لوضع خطط إما لإعادة الطرفين إلى المفاوضات، أو الانفصال من جانب واحد) [[60]](#footnote-60)).

**ثالثًا- القدس في خطة أوباما2014**

هذا الخطة ورد تقرير عنها في وكالة معًا – نقلًا عن صحيفة "هآرتس" العبرية التي كشفت خطة رئيس الولايات المتحدة السابق، "باراك أوباما" للسلام بعد حصولها على وثائق جرى إعدادها عام 2014، وتم عرضها على الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وتتضمن كافة النقاط الرئيسية لحل الصراع والوصول إلى اتفاق نهائي.

وأشار موقع الصحيفة أنه جرى إعداد أول وثيقة في شباط 2014 والثانية في آذار من نفس العام، وتمثلان وجهة نظر جانب الولايات المتحدة في الحل بعد أخذ الأسس التي توصل لها الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في المحادثات السرية التي جرت عام 2013، من قبل مستشار نتنياهو المحامي يتسحاق مالخو ومستشار أبو مازن الدكتور حسين اغا، ويجري اليوم تداول هذه الوثائق وفقًا لمسؤولين سابقين في الولايات المتحدة من قبل الإدارة الحالية للرئيس ترامب، حيث أبلغ رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو إدارة الولايات المتحدة، بصياغة وثيقة واحدة من الوثيقتين وعرضها على الطرفين ([[61]](#footnote-61)).

وأضاف الموقع أن الوثيقة الأولى تضمنت كافة القضايا الرئيسية والتي سلمت للجانب الإسرائيلي قبل لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة "جون كيري" الرئيس الفلسطيني في باريس، وكانت الولايات المتحدة تنتظر موقف نتنياهو قبل عرض الوثيقة على أبو مازن أو على الأقل الموافقة المبدئية عليها، وقد ورد في الوثيقة بأن حل الدولتين يجب أن يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وفلسطين الوطن القومي للشعب الفلسطيني، وهذا الاعتراف لن يكون ممكنًا إلا إذا جرى حفظ كامل لحقوق الأقليات القومية والدينية.

**أما فيما يخص القدس في هاتان الوثيقتان لقد :** ورد في الوثيقة الأولى أن القدس لن يجري تقسيمها في اتفاق مستقبلي ولم تتضمن ذكر أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وذلك بعد اعتراض الجانب الإسرائيلي، وورد في الوثيقة أن يجري حل قضية القدس في المفاوضات، وأن الطرفين يسعيان للحصول على اعتراف دولي بأن القدس عاصمة لهما، وعندما قدم جون كيري هذه الوثيقة للرئيس أبو مازن في باريس، رد بغضب شديد على هذا البند بالقول "لا يمكن لأي قيادي فلسطيني الموافقة على هذا" **) [[62]](#footnote-62)).**

وفهمت الولايات المتحدة، من رد الرئيس أبو مازن بأنه يتوجب عليهم إجراء تغييرات على هذا البند إذا أردوا أخد رد من الجانب الفلسطيني، ولم يكن هذا الاعتراض الوحيد الذي قدمه أبو مازن في لقائه مع كيري في باريس، فقد قدم اعتراض على البند الذي ورد فيه بأنه سيجري انسحاب إسرائيلي كامل من أراضي الدولة الفلسطينية بناء على اتفاق بين الطرفين في المفاوضات، وكان اعتراض أبو مازن بأنه لم يجر تحديد جدولًا زمنيًا لهذا الانسحاب) [[63]](#footnote-63)).

وأما الوثيقة الثانية التي كتبت يوم 15 آذار 2014 قبل يوم واحد من لقاء أوباما مع أبو مازن تضمنت وأشار الموقع أن **الاختلاف المهم بين الوثيقتين يتعلق بالقدس**، حيث ورد في الوثيقة الثانية "لتلبية احتياجات الطرفين، الاتفاق النهائي يجب أن يؤدي بأن يكون لإسرائيل وفلسطين عاصمة معترف بها دوليًا في القدس، والقدس الشرقية ستكون عاصمة دولة فلسطين، البلدة القديمة الأماكن المقدسة، الأحياء اليهودية، سيتم تناولها في المفاوضات حول الوضع الدائم".

وأضاف الموقع أن الولايات المتحدة كانت تأمل بأن هذا التعديل حول القدس سيكون كافيًا لجواب إيجابي من الرئيس أبو مازن، ويستطيعون تسليم الوثيقة لرئيس وزراء إسرائيل نتنياهو، وكانت خطتهم عدم فرض هذه الوثيقة على أحد الطرفين لتقريبه من موقف الطرف الثاني، ولكن إيجاد صيغة يتفق الجانبين عليها، ولم يعط الرئيس الفلسطيني إجابة بالموافقة على هذه الوثيقة ولا برفضها، ببساطة لم تعط الولايات المتحدة جوابًا، وكان لقاء أذار عام 2014 هو الأخير الذي يدعوه الرئيس الأمريكي للبيت الأبيض) [[64]](#footnote-64)).

**رابعًا- القدس في اقتراح رئيس الدولة الإسرائيلي ريوفن ريفلين عام 2015**

أحد هذه الاقتراحات والمشاريع السياسية هو كونفدرالية، ولكن ليس الفكرة السابق عن الكونفدرالية بين دولة فلسطينية والأردن، بل بين فلسطين وإسرائيل. أحد المؤيدين لهذه الفكرة، على الرغم من أنه لم يوضحها بتفصيل كبير، هو الرئيس ريوفن ريفلين. وفي كانون الأول / ديسمبر 2015، أشار ريفلين في مقابلة مع صحفيين فرنسيين إلى أن حل النزاع قد يكون دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في حالة تجمع. وقال "سيكون هناك اتحاد كونفدرالي". "القرارات التي تتعلق بالدولتين في الاتحاد - أو دولتي الدولة الإسرائيلية - الفلسطينية الموحدة - يجب علينا أن نعمل معًا". وأثناء هذه المقابلة، ذكر أنه اقترح إجراء مبادلات للأراضي بين الدولتين، وقال إنه بينما سيكون لدى البلدين برلمانان ودستوران، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي سيكون الجيش الوحيد([[65]](#footnote-65)).

وبموجب هذه الخطة، سيكون هناك "دولتان، سيادتان في منطقة مفتوحة، أرض" – إسرائيل، إسرائيل / فلسطين. وسيتمكن مواطني كلتا الدولتين من السفر والعيش في جميع أنحاء الوطن الواحد. كما سيتم الاتفاق على عدد مماثل من مواطني كل دولة بإمكانهم العيش في الدولة الأخرى كمقيمين دائمين. ويفسر **ريوفن ريفلين** عرضه ويقول وهذا يعني أن الإسرائيليين يمكن أن يظلوا في قلب الأرض المقدسة للشعب اليهودي، ويمكن للفلسطينيين العودة إلى القرى المهجورة في عام 1948 داخل الخط الأخضر. بيد أن سكان إسرائيل الدائمين في فلسطين سيصوتون للكنيست وسيصوت المقيمون الفلسطينيون الدائمون في إسرائيل لصالح البرلمان الفلسطيني، **وستكون القدس مدينة واحدة، يديرها ممثلون عن مختلف الديانات** والمجتمع الدولي. وسيكون الفلسطينيون في المدينة من سكان فلسطين، وسيكون الإسرائيليون من المقيمين في إسرائيل ([[66]](#footnote-66)).

**خامسًا القدس في المبادرة الفرنسية عام 2015-2017**

وفي مطلع أكتوبر/ تشرين الأول2015 حينما اندلعت انتفاضة القدس خاصة في القدس والضفة بدأ العالم يستنكر ويطالب الجانبيين بالتزام الهدوء والعودة إلى طاولة المفاوضات، ومنها كانت زيارة كيرى وطلبه من السلطة الوطنية الفلسطينية وقف انتفاضة القدس، وطرحت فرنسا المبادرة الفرسية التي أعلن عنها وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال، جولته في المنطقة، لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ولتسوية القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين([[67]](#footnote-67)) . ولقد حرص خلفه وزير الخارجية الفرنسي جان مارك ايرولت على أن يكون في القاهرة أثناء انعقاد الدورة الـ145 ، في مارس/أذار 2016 لمجلس الجامعة ليحصل على شرعية عربية للمبادرة وقد نالها، بعد أن ناقش مبادرة بلاده في اجتماع مع نظرائه العرب الأعضاء في لجنة متابعة مبادرة السلام العربية (مصر والأردن والمغرب وفلسطين إضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية) ولهذا أعلن مارك ايرولت من العاصمة المصرية ثلاث مراحل للمبادرة وهي:   
اولًا- خلق مجموعة دولية– عربية لدعم المبادرة ومتابعتها.

ثانيًا- عقد مؤتمر سلام دولي بحضور كل الأطراف المعنية قبل نهاية الصيف الجاري.

ثالثًا- الذهاب إلى مجلس أمن الأمم المتحدة بمشروع قرار يتضمن النتائج التي يتم التوصل إليها في المؤتمر الدولي ([[68]](#footnote-68)).

**وأهم ما نصت عليه المبادرة الفرنسية يتلخص في الآتي:** ([[69]](#footnote-69)).

* العودة إلى حدود عام 1967 بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين
* تحديد مدة عامين حد أقصى أمام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق نهائي
* مواكبة دولية لعملية السلام، مع ترك المفاوضات لإسرائيل والفلسطينيين.
* المبادرة ليست لصنع السلام ولكن دفع هذه الأطراف نفسها لتصنع السلام
* رعاية المفاوضات من قبل مجموعة دعم دولًا عربية والاتحاد الاوربي والدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي.
* وأرفق الإعلان عن المبادرة بتحذير فابيوس من أن استمرار الجمود يهدد بتأجيج الصراع، وحث الجانبين على العودة إلى المفاوضات سريعًا.
* في حين يتوجب على الفلسطينيين بحسب المبادرة التنازل عن حق العودة للأراضي التاريخية، في مقابل توطينهم في أراضي التبادل الجديدة، ولم يتبين موقف المبادرة من القدس المحتلة ([[70]](#footnote-70)).

غير أنه في تصريح للرئيس محمود عباس الذي رحب بهذه لمبادرة قال أن المبادرة تجعل القدس عاصمة مشتركة بين الدولتين([[71]](#footnote-71)).

وفي 3حزيران/يونيو2016 عقد مؤتمر باريس وشارك فيه ممثلو عن اللجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط التي تضم: الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. فضلًا عن حضور ممثلين عن جامعة الدول العربية، ومجلس الأمن الدولي وحوالي عشرين دولة، وفي غياب المشاركة الفلسطينية والإسرائيلية فلم تدعُ باريس أيًا من طرفي الصراع لحضور المؤتمر،([[72]](#footnote-72)) وتضمن البيان الختامي للمؤتمر التأكيد مجددًا على الحاجة إلى حل من خلال التفاوض لإقامة دولتين، وأن المفاوضات المباشرة بين الجانبين يجب أن ترتكز على قرارات مجلس الأمن الدولي القائمة، والتأكيد على ضرورة حل قضايا الوضع النهائي بما فيها اللاجئون والقدس والمستوطنات والأسرى وغيرها من القضايا، والتحذير من أن استمرار الحالة الراهنة من الجمود والافتقار إلى تحقيق تقدم نحو إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967، أمرًا لا يمكن قبوله.

كما جاء في البيان دعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام نهاية العام الجاري، كما أكد وزير الخارجية الفرنسي جان مارك إيرو في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع "إن قوى كبرى ستسعى بحلول نهاية حزيران الجاري وضع مجموعة من الحوافز الاقتصادية والضمانات الأمنية لحث الجانبين على إحياء محادثات السلام"([[73]](#footnote-73)).

وانعقد المؤتمر الثاني (مؤتمر باريس للسلام بالشرق الأوسط) في 15 يناير/كانون الثاني 2017، وشدد على حل الدولتين لتحقيق السلام الدائم بالمنطقة، مع تأكيد أن حدود 1967 تشكل الأساس لهذا الحل، وطالب الفلسطينيين والإسرائيليين بعدم اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب بخصوص القضايا الكبرى العالقة، وبينها القدس واللاجئين، ورحب بالقرار الأممي برفض الاستيطان. وشاركت في مؤتمر باريس سبعون دولة ومنظمة، بينها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة). وبينما رحب الفلسطينيون بالبيان، قالت إسرائيل إنه يبعد فرص السلام، وتحفظت بريطانيا على ما جاء فيه، وأكدت أنها تشارك في اللقاء بصفتها مراقبًا فقط([[74]](#footnote-74)).

كما ويدور الحديث حاليًا عن صفقة القرن يسعى رئيس الولايات المتحدة الجديد "دونالد ترامب" إلى تحقيقها، وتجتهد في الوقت الحاضر جميع المراكز الإعلامية والسياسية والمحللين السياسيين فيما يمكن أن يقدمه ترامب الطامح إلى مجد شخصي يسجل له في حل قضية القرن. وفي هذا الشأن يقول الكاتب الاسرائيلي، الكسندر يعقوب، أن حكومة نتنياهو والقيادة الفلسطينية أيضًا، تتبنيان الآن مواقف لا تُمكن من التوصل إلى اتفاق سلام. وبدون اتفاق دائم يجب العمل على تقليص الاحتلال بدل تعميقه وتخليده – لكن بعيون مفتوحة وبدون أوهام([[75]](#footnote-75)).

**الخاتمة والنتائج والتوصيات**

وفي الختام يمكن القول أن هذه المبادرات والمشاريع ما هي إلا عبارة عن كومة كبيرة من الاقتراحات قدمها أصاحبها لأهدافهم الخاصة، لم تجدِ نفعًا على أرض الواقع، والمستفيد الحقيقي من هذا الكومة هو الاحتلال فهو يستغل الوقت لصالحه لفرض واقع ديموغرافي وجغرافي في القدس، على حساب الديموغرافية والجغرافية الفلسطينية، حتى يأتي يوم يكون فلسطينيو القدس قد طردوا منها، و يسلم الجميع أن القدس يهودية يصعب التنازل عنها، ويسود الحل القائل بأن المناطق الآهلة بالسكان العرب عربية، والآهلة بالسكان اليهود هي يهودية، وفي هذا اليوم يكون العرب خارج حدود القدس، فسياسة تهويد القدس تجرى على قدم وساق، وبوتيرة متصاعدة دون توقف، وهي مستهدفة كل مناحي الحياة، فخطط تهويد القدس شملت: الجغرافية، والسكان، والتعليم ، والقانون ، وجميع الخدمات، فضلًا عن إحاطة القدس بحزام من المستوطنات، بالإضافة إلى الفصل العنصري الذي حال دخول أهالي الضفة الفلسطينية من دخول القدس، حتى يسلموا بالأمر الواقع وهو الحياة دون القدس الذين كانوا معتمدين عليها بشكل كبير.

**النتائج:**

* توفر المبادرات ومشروعات التسوية لإسرائيل الوقت لرسم سياسة الأمر الواقع والمعيقة لتنفيذ أي اتفاق سلام في المستقبل، فهي في هذا الخصوص لديها سياسة ممنهجة في ضم أكبر قدر من الأرض الفلسطينية وتهدف ضم أرض أكثر وفلسطينيين أقل، لتحدث بذلك خلل ديموغرافي لصالح اليهود على الجغرافية الفلسطينية، وبالتالي يصبح الانسحاب من القدس أمرًا صعبًا، ضاربًة بذلك عرض الحائط كل القرارات الدولية الصادرة بحق القدس، وخصوصًا قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقرارات اليونسكو، والتي تطالب إسرائيل بعدم إجراء أي تغييرات في القدس. الخ.
* أظهرت الدراسة خلال سنوات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أن القدس احتلت مركزية هذا الصراع، وتضمنت أغلب المبادرات التي قدمت كمشروعات تسوية للقضية الفلسطينية، بنودًا عن القدس، أعلى ما جاء فيها لا يلبى أدنى حقوق الفلسطينيين، وحتى أكثر المبادرات الإسرائيلية جرأة وهي مبادرة أولمرت 2008، لم تلبى أدنى الثوابت الفلسطينية في القدس، فضلًا عن أنها كانت شفوية ولم يكتب منها شيء.
* تم تغييب القدس من مبادرة السلام التي قدمتها الحكومة الليكودية برئاسة شامير عام 1989، وعلل شامير ذلك أن القدس حسمت في مفاوض كامب ديفيد 1978، بأنها العاصمة الموحدة لإسرائيل، ولا يجوز التخلي عنها. وعلى هذا المبدأ يبني القادة الإسرائيليون مواقفهم وطروحاتهم السياسية تجاه قضية القدس.
* يعمد الزعماء الإسرائيليون عند الحديث عن القدس وقضايا الحل النهائي أن يقدموا طرحهم شفويًا وغير مكتوب، ويستدل على هذا القول من مفاوضات كامب ديفيد2000 حيث لم يسمح باراك لأحد من أعضاء الوفد المرافق له كتابة شيء من الذي طرحه على الفلسطينيين، وكذلك ورد عن أولمرت بأنه قدم عرضًا شفويًا للفلسطينيين، ولم يسمح بكتابة شيء وربما هذا يعود لخوفهم من تحملهم المسؤولية أولًا، وليتمكنوا من المماطلة والمراوغة ولتعفيهم من الارتباط بوعود تلزمهم قانونيًا وسياسيًا.
* مثل اتفاق أوسلو خديعة للفلسطينيين الذين وثقوا بحسن النية في الجانب الإسرائيلي، في بداية الأمر، الذي تعمد تقديم توقيع سريع لاتفاق المبادئ، واستطاع أن يدير الحوارات على مبدأين: الأول عدم إدراج القدس ضمن إعلان المبادئ، والثاني عدم اللجوء للتحكيم الدولي في قضايا ذات الاهتمام المشترك، ولقد نجح الإسرائيليون في تحقيق المبدأين على الرغم من نضال المفاوضين الفلسطينيين نضالًا عنيفًا من أجل إحراز مكانة للسلطة الفلسطينية في القدس . إلا أن الفلسطينيون أدركوا حجم الخديعة فيما بعد، لهذا كانوا أشداء وأكثر دقة ووضوح وتمترس حول ثوابتهم طوال فترة المفاوضات في كامب ديفيد2000 وما تلاها بعد ذلك من مشاريع تسوية.
* بالرغم أن الفلسطينيون تواقون لإنهاء الاحتلال ولإحلال السلام وإقامة دولتهم المستقلة ذات سيادة كاملة غير منقوصة، إلا أنهم يتمترسون خلف ثوابتهم الوطنية وفي مقدمتها القدس.
* ثبت أن الولايات المتحدة غير جادة في دورها التي تلعبه في عملية السلام، وأنها غير مستعدة لإحلال السلام للفلسطينيين، وظهر هذا من خلال تحيزها الواضح لإسرائيل، وما تقوم به من ضغوطات وتهديدات سياسية واقتصادية ودبلوماسية على الفلسطينيين لصالح إسرائيل. وأنها تقوم بهذا الدور حتى لا تدعه شاغرًا ويملؤها غيرها،
* تقوم الولايات المتحدة، بدور عراب السلام في الشرق الأوسط، ولا تسمح لغيرها بالقيام بنفس الدور، لأنها بهذا الدور تمسك جميع الخيوط، وتصبح اللاعب الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، وتتدخل في رسم سياساتها المحافظة على مصالحها ضمن مبدأ العصا والجزرة في المنطقة، وتنصب نفسها بالشرطي والقاضي في نفس الوقت.
* تمثل القدس الخطوط الحمراء للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وهي بهذا تعتبر تحٍد كبيٍر أمام أي وسيط في عملية السلام، يصعب تجاوزه.
* سجل الوفد الفلسطيني خلال مؤتمر كامب ديفيد صمودًا كبيرًا أمام الضغوط الأمريكية المنحازة لإسرائيل، وأظهر إصرارًا وثباتًا حول الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها السيادة الكاملة على القدس، أذهل الجميع ومنهم المعارضين للرئيس ياسر عرفات.
* ترفض إسرائيل حل الدولتين، بالمفهوم الفلسطيني، وتتحدث عن حكم ذاتي بمواصفات إسرائيلية يسميه الفلسطينيون ما يشاؤون.

**التوصيات:**

* لابد أن تعمل القيادة الفلسطينية في أكثر من محور لمواجهة الصلف الإسرائيلي، منها: إعداد البيت الفلسطيني بشكل موحد ومتماسك من خلال إنهاء الانقسام، الذي أضر بالقضية الفلسطينية. و تفعيل دور المقاومة الشعبية لآنها أقل ضررًا وأكثر إنجازًا، والاستمرار في المعركة الدبلوماسية ولمحاصرة إسرائيل بدعم عربي ودولي ضاغط، ومؤثر عليها في المحافل الدولية للحد من تعنتها وسياستها العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.
* طرح كل المبادرات السياسية والمشاريع المقدمة وعدم التعاطي معها، لأنها لا تعترف بأدني حقوق الفلسطينيين في القدس، والعمل ضمن ضغط عربي على أن تتبني الولايات المتحدة المبادرة العربية للسلام، وتضغط لتنفيذها.
* على القيادة الفلسطينيين تغيير قواعد اللعبة في المفاوضات، ورفض حل القدس ضمن حل تفاوضي لا يقوم على مبدأ قرارات الشرعية الدولية والتي منها قرار 242و338، واللذان ينصان على أن القدس محتلة ضمن أراضي 1967 وتشمل القرارات السابقة.
* يجب فرض مبدأ التحكيم الدولي على الإسرائيليين عند الاختلاف على أحد القضايا، ورفض المبدأ الإسرائيلي بأن تحل الخلافات الناشبة أثناء تنفيذ الاتفاقات ضمن المفاوضات، نظرًا لما يهدف إلى تسويف الوقت وإضاعته جراء ما يحتوى هذا المبدأ من المماطلة والمراوغة.

**قائمة المصادر والمراجع**

**أولًا- المصادر العربية:-**

* د. مصطفى عبد الغني، معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، ط أولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003.
* وثائق إسرائيلية، كلمة إسحاق شمير أمام اللجنة المركزية لليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية،عدد1، بيروت، شتاء 1990.
* يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989- 1993، نص البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الخطة الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط أولى، بيروت، 1995.

**ثانيًا- المراجع العربية:-**

**الكتب:**

* السفير طاهر الشاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات، ط أولى دار الشروق، القاهرة، 1999.
* عادل محمد العضالية، القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط أولى، عمان، 2007.
* عبد الحميد مسلم المجالي، القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاماً من التجاذبات 1979- 2009م، ط أولى وزارة الثقافة مطبعة السفير، الأردن،2009.
* عبد البديع عراق، أيام وأحداث، موجز في تاريخ القضية الفلسطينية و أهم الأحداث العربية والإسلامية والعالمية، الدار العالمية للتراث، القاهرة ، 2007.
* فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرار والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، عمان، 2001.
* محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001م، ط أولى، مركز الإعلام العربي، سلسة كتاب القدس، يونيو2002.
* ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو )، الأهلية للنشر والتوزيع، ط أولى، عمان، 1995.
* نايف حواتمة، أوسلو السلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط أولى، دمشق، **1998.**

**الابحاث:**

* أ. د أسامة محمد أبو نحل، د. مخيمر أبو سعدة، الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد، بحث مقدّم لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات، تاريخ وذاكرة، 15 – 17 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2011، جامعة الأزهر غزة، 2011.
* د.عبير ثابت، مستقبل انتفاضة القدس في ظل مشاريع التسوية الدولية المطروحة، بحث مقدم لمؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الرابع بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة 2016.
* محمد أبو مصطفى، القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015.

**ثالثا- المراجع المترجمة:-**

* اورى سبير، (كبير المفاوضين الإسرائيليين) المسيرة، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدري عقلي ، ط أولى، دار الجليل للنشر، والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان 1998.

**رابعًا- الدوريات:-**

* معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 20، بيروت، خريف 1994.
* معتصم حمادة، خريطة الطريق وقضية اللاجئين الفلسطينيين، مختارات إسرائيلية، الأهرام مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية القاهرة، ديسمبر2003.

**سادسا- مواقع الشبكة العنكبوتية:-**

* http://www.sasapost.com/opinion/israelis
* https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/9
* http://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/3/28/% td2002
* http://carnegie-mec.org/2011/11/23/ar-pub-46123
* ، https://ar.wikipedia.org/wiki
* http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/3/31
* http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/9)
* http://www.al-masdar.net
* http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/05/03)
* http://www.middle-east-online.com/?id=75501
* http://wbpalestine.com/content/%
* https://www.maannews.net/Content.aspx?id=910679
* http://felesteen.ps/details/news/160743
* http://www.noonpost.org/content/12094،
* <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/1/16>
* https://www.maannews.net/Content.aspx?id=912690
* ttp://www.wafa.ps/ar\_page.aspx?id h

1. )) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001م، ط1 مركز الإعلام العربي، سلسة كتاب القدس، يونيو2002 ص 469. [↑](#footnote-ref-1)
2. )) وثائق إسرائيلية، كلمة إسحاق شمير أمام اللجنة المركزية لليكود، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد1، مجلد1، شتاء 1990، ص166- 170. [↑](#footnote-ref-2)
3. )) يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989- 1993، نص البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الخطة الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995م، ص 649-650. [↑](#footnote-ref-3)
4. )) مجدي منصور، الإسرائيليون والفلسطينيون.. الوصول للحائط المسدود ! نظرة بالعمق في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي تاريخ نشر المقال، 21 نوفمبر,2016 http://www.sasapost.com/opinion/israelis [↑](#footnote-ref-4)
5. )) نفسه. [↑](#footnote-ref-5)
6. )) اورى سبير، (كبير المفاوضين الإسرائيليين) ،المسيرة، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدري عقلي، ط1، دار الجليل للنشر، والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، عمان 1998، ص 35. [↑](#footnote-ref-6)
7. )) نايف حواتمة، أوسلو السلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1998م ، ص95. [↑](#footnote-ref-7)
8. )) اورى سبير، مرجع سابق، ص 52 [↑](#footnote-ref-8)
9. )) ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو )، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1995م، ص 48 [↑](#footnote-ref-9)
10. )) محمد أبو مصطفى، القدس في مشروعات السلام الفلسطينية والعربية مع إسرائيل 1978-2000م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم دراسات تاريخية، القاهرة، 2015، ص 134 [↑](#footnote-ref-10)
11. )) السفير طاهر الشاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، الآمال والتحديات،ط1، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 98 [↑](#footnote-ref-11)
12. )) نفسه، ص 103 [↑](#footnote-ref-12)
13. )) محمد ابو مصطفى، مرجع سابق، ص 137 [↑](#footnote-ref-13)
14. )) السفير طاهر الشاش، مرجع سابق، ص 74 [↑](#footnote-ref-14)
15. )) نفسه. ص 74 [↑](#footnote-ref-15)
16. )) نفسه، ص 62-63 [↑](#footnote-ref-16)
17. )) د. مصطفى عبد الغني، معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003 ص 505 [↑](#footnote-ref-17)
18. )) نفسه، ص 505 [↑](#footnote-ref-18)
19. )) عام دكة، بعد 15 عاما: فشل كامب ديفيد ينكشف، المصدر، موقع إخباري إسرائيلي باللغة العربية ، تاريخ النشر 4/11/2015، http://www.al-masdar.net/% [↑](#footnote-ref-19)
20. )) أ. د أسامة محمد أبو نحل، د. مخيمر أبو سعدة، الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد، بحث مقدّم لمؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفا، تاريخ وذاكرة، 15 – 17 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2011، جامعة الازهر غزة، 2011. ص 21 [↑](#footnote-ref-20)
21. )) عام دكة، مرجع سابق [↑](#footnote-ref-21)
22. )) أ.د أسامة محمد أبو نحل، د. مخيمر أبو سعدة، مرجع سابق، ص 21 [↑](#footnote-ref-22)
23. )) د. مصطفى عبد الغني، مرجع سابق، ص 505 [↑](#footnote-ref-23)
24. )) أ. د أسامة محمد أبو نحل، د. مخيمر أبو سعدة، مرجع سابق، ص 16 [↑](#footnote-ref-24)
25. )) د. مصطفى عبد الغني، مرجع سابق، ص 506 [↑](#footnote-ref-25)
26. )) عام دكة، مرجع سابق [↑](#footnote-ref-26)
27. )) أ.د أسامة محمد أبو نحل، د. مخيمر أبو سعدة، مرجع سابق، ص32 [↑](#footnote-ref-27)
28. )) نفسه. ص23 [↑](#footnote-ref-28)
29. )) نفسه، ص24 [↑](#footnote-ref-29)
30. )) د. مصطفى عبد الغني، مرجع سابق، ص 507 [↑](#footnote-ref-30)
31. )) نفسه، ص 508 [↑](#footnote-ref-31)
32. )) نفسه، ص 507 [↑](#footnote-ref-32)
33. )) نفسه، ص 509 [↑](#footnote-ref-33)
34. )) عادل محمد العضالية، القدس بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط:1، عمان، 2007م، ص 207. [↑](#footnote-ref-34)
35. )) محمد أبو مصطفى، مرجع سابق، ص 160 [↑](#footnote-ref-35)
36. )) نفسه، ص 160 [↑](#footnote-ref-36)
37. )) نفسه، ص 162 [↑](#footnote-ref-37)
38. )) معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 20، خريف 1994م، ص183– 184، ص219. [↑](#footnote-ref-38)
39. )) عبد الحميد مسلم المجالي، القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاماً من التجاذبات 1979- 2009م، وزارة الثقافة مطبعة السفير، الطبعة الأولى، الأردن،2009، ص 139- 140. [↑](#footnote-ref-39)
40. )) فاروق صيتان الشناق، الرؤية الأردنية للقدس بين الاستمرار والتحول، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، عمان، 2001م، ص 78. [↑](#footnote-ref-40)
41. )) منير الماوري، عودة مفاجئة لأحاديث "مبادرة السلام" العربية من واشنطن

    10 فبراير 2016 : https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/9 [↑](#footnote-ref-41)
42. )) نفسه [↑](#footnote-ref-42)
43. ))النص الحرفي لبنود المبادرة السلام العربية، الجزرة نت

    http://www.aljazeera.net/news/arabic/2007/3/28/% td2002 [↑](#footnote-ref-43)
44. )) [مروان المعشّر](http://carnegie-mec.org/experts/708)، هل ماتت مبادرة السلام العربية؟23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 http://carnegie-mec.org/2011/11/23/ar-pub-46123 [↑](#footnote-ref-44)
45. ))عبد البديع عراق، مرجع سابق، ص491و 495 [↑](#footnote-ref-45)
46. )) معتصم حمادة، خريطة الطريق وقضية اللاجئين الفلسطينيين، مختارات إسرائيلية، الأهرام مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية القاهر، ديسمبر2003، عدد108، ص 85. [↑](#footnote-ref-46)
47. )) خارطة طريق السلام، https://ar.wikipedia.org/wiki [↑](#footnote-ref-47)
48. )) خارطة طريق، الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/3/31 [↑](#footnote-ref-48)
49. )) معتصم حمادة، مرجع سابق، ص 76 [↑](#footnote-ref-49)
50. )) نفسه، ص 84. [↑](#footnote-ref-50)
51. )) عبد البديع عراق، مرجع سابق، ص491 [↑](#footnote-ref-51)
52. )) معتصم حمادة، مرجع سابق، ص85 و 86 [↑](#footnote-ref-52)
53. ()موسوعة الجزيرة، إيهود أولمرت، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/9 [↑](#footnote-ref-53)
54. ()[يؤاف شاحام](http://www.al-masdar.net/writer/%d9%8a%d8%a4%d8%a7%d9%81-%d8%b4%d8%a7%d8%ad%d8%a7%d9%85/)، إيهود أولمرت: الانطلاقة والأفول، المصدر (موقع اخباري اسرائيلي بالغة العربية) 29ديسمبر 2015, http://www.al-masdar.net [↑](#footnote-ref-54)
55. ()( صفقة (القرن) الكبرى.. خطة أولمرت تعود للدوران , تاريخ النشر : 2017-05-03  
    . <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/05/03)> [↑](#footnote-ref-55)
56. ()  [يؤاف شاحام](http://www.al-masdar.net/writer/%d9%8a%d8%a4%d8%a7%d9%81-%d8%b4%d8%a7%d8%ad%d8%a7%d9%85/)، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-56)
57. () ناصر أبو بكر، خريطة سلام في فلسطين على مقاس اسرائيل ، ميدل ايست أونلاين، تاريخ النشر، 28/3/2009 http://www.middle-east-online.com/?id=75501 [↑](#footnote-ref-57)
58. () نفسه. [↑](#footnote-ref-58)
59. () نفسه [↑](#footnote-ref-59)
60. () مقال مطول من صحيفة جيروزسالم بوست ترجمة وتحرير: أحمد.م.جابر، تاريخ المقترحات الصهيونية لحل الصراع من آلون إلى الاستعصاء الكلي، موقع الضفة الفلسطينية، 20-05-2017، [http://wbpalestine.com/content/%](http://wbpalestine.com/content/%25) [↑](#footnote-ref-60)
61. () معا، هآرتس تكشف وثائق خطة أوباما للسلام

    نشر بتاريخ: 08/06/2017 ( آخر تحديث: 10/06/2017 الساعة: 07:26 ) https://www.maannews.net/Content.aspx?id=910679 [↑](#footnote-ref-61)
62. () نفسه [↑](#footnote-ref-62)
63. () نفسه. [↑](#footnote-ref-63)
64. () نفسه [↑](#footnote-ref-64)
65. () مقال مطول من صحيفة جيروزسالم بوست ترجمة وتحرير: أحمد.م.جابر، مرجع سابق [↑](#footnote-ref-65)
66. () نفسه [↑](#footnote-ref-66)
67. )) د.عبير ثابت، مستقبل انتفاضة القدس في ظل مشاريع التسوية الدولية المطروحة، بحث مقدم لمؤتمر الأمن القومي الفلسطيني الرابع بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة 2016، ص 10 [↑](#footnote-ref-67)
68. )) نقولا ناصر، جلة المبادرة الفرنسية تدور،: ١٩‏/٠٣‏/٢٠١٦ http://felesteen.ps/details/news/160743 [↑](#footnote-ref-68)
69. )) د. عبير ثابت، مرجع سابق، ص 10 [↑](#footnote-ref-69)
70. )) فريق تحرير نون بوست، ماذا تعرف عن المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والاحتلال؟01 يونيو 2016

    http://www.noonpost.org/content/12094 [↑](#footnote-ref-70)
71. )) د. عبير ثابت، مرجع سابق، ص 11 [↑](#footnote-ref-71)
72. )) مرجع سابق، ص 11 [↑](#footnote-ref-72)
73. )) بلال غيث كسواني، سياسيون ومتابعون: مؤتمر باريس أعاد القضية الفلسطينية بقوة إلى الساحة الدولية ، وفا، تاريخ النشر: 2016/06/05، ttp://www.wafa.ps/ar\_page.aspx?id h [↑](#footnote-ref-73)
74. )) شبكة الجزيرة الاعلامية، أهم بنود مؤتمر باريس للسلام بالشرق الأوسط http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/1/16 [↑](#footnote-ref-74)
75. )) (الكاتب الكسندر يعقوب، محمود عباس- معتدل وغير معتدل، مقالة مترجمة عن "هآرتس، وكالة معا الاخبارية، ( آخر تحديث: 29/06/2017 الساعة: 14:56 (<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=912690> [↑](#footnote-ref-75)